مقدمة

لم أكتب هذا الكتاب بهدف إعطاء الصحفيين إمتيازات على حساب المجتمع أو الجماهير، أورغبة فى المبالغة فى حمايتهم ضد أية أخطار يمكن أن يتعرضوا لها خلال عملهم، ولكن هذا العمل يهدف بشكل أساسى إلى حمايةحرية الصحافة، وفتح آفاق جديدة لتحقيق هذه الحرية، فلا يمكن ضمان هذه الحرية إلا بضمان حقوق الصحفيين الذين يقومون بإنتاج المادة الأساسية للصحافة، وهى المضمون الذى تحمله الصحف، ولا يمكن أبداً أن نحمى حق الجماهير فى الحصول على مضمون صحفى حر يحقق حقها فى المعرفة، ويكفل لها الحق فى إدارة مناقشة حرة حول كل قضايا المجتمع ومشكلاته دون أن نحمى حرية الصحفيين فى العمل، فالصحافة الحرة لا ينتجها إلا صحفيون أحرار يعرفون حقوقهم، ويستطيعون الدفاع عنها، ويحمى المجتمع نفسه هذه الحقوق.

من هنا فإن حرية الصحافة، التى هى حق للمجتمع كله، وأداة أساسية لإدارة المجتمع بشكل ديمقراطى، ترتبط بحرية الصحفى إرتباطاً وثيقاً، ولا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر.. تلك هى نقطة البداية التى دفعتنى لأن أعكف طويلاً على هذا العمل الذى أقدمه للوطن أولاً، ذلك أنى أعتبر أن حماية حقوق الصحفيين هى نقطة البداية لحماية حق الوطن فى صحافة حرة تسهم فى زيادة معرفة المواطنين، وتشكيل وعيهم، وتحمى حقهم فى الديموقراطية، وتحمى حرياتهم ضد القهر الداخلى والخارجى، بالإضافة إلى حماية استقلال الوطن وحقه فى صياغة مستقبله بإرادته الحرة دون أى تدخل خارجى أو استبداد داخلى.. لذا كنت أكتب هذا الكتاب وأنا أحلم بصحافة حرة لوطن حر.

أما الهدف الثانى فهو بعد جولة طويلة فى دراسة النظم الإعلامية فى العالم المعاصر، ونقد هذه النظم كانت النتيجة أن العالم بحاجة شديدة إلى نظرية جديدة -يقوم عليها نظام إعلامى جديد- توازن بين الحرية والمسئولية.. تحمى حرية الصحافة بشكل كامل ودون قيود، وتكفل قيام الصحافة بمسئوليتها تجاه الوطن

والمجتمع والجماهير، تحمى حرية الصحفى وحقوقه، وتلزمه فى الوقت نفسه بأن يحترم قيم المجتمع وحقوقه. وتلزمه أيضاً باحترام مجموعة من الثوابت الوطنية والمهنية.. تلزمه باحترام أخلاقيات المهنة ومعاييرها. والمسئولية لا يمكن أن تتحقق بدون حرية.. والحرية دون مسئولية هى حالة طفولة حضارية، ومراهقة فكرية، وشىء لا يمكن أن يتحقق فى مجتمع إنسانى منذ أن ارتضى الإنسان أن يعيش داخل مجتمع لابد أن يكون له مقدساته ومحرماته وتقاليده وأخلاقياته وأعرافه وقوانينه.

وكان السؤال الذى طرح نفسه، وألح علىّ طويلاً: لماذا لا تكون مصر هى القاعدة التى تنطلق منها نظرية «الحرية– المسئولية» لتفتح آفاقًا جديدة أمام الإنسان المعاصر؟ خشيت أن يكون السؤال والإجابة عليه نوعًا من التحيز الوطنى، وسرعان ما اعترفت لنفسى بصدق وموضوعية، وقررت الإعتراف علنًا لقرائى، أننى لا أستطيع أن أنفى عن نفسى هذا التحيز.. وأننى أحلم بمصر وطنًا للحرية والعدل، وقائداً للأمة العربية نحو التحرر والتقدم.. والحلم مشروع، والتحيز فى هذه الحالة تحيز إنسانى حتى وإن بدا ضد منطق العلم.

أما من ناحية المنطق العلمى فإن مصر مؤهلة تمامًا للقيام بهذا الدور، فهى تحتل مركز القلب فى أمة هى بالرغم من العلة التى أصابتها منذ زمن طويل أمة صاحبة شأن فى التاريخ، وهى لا يمكن أن تخرج من التاريخ مهما كانت قسوة الأيام، وشدة الخطوب، ومرارة الهزائم، وآلام المرض.. هى أمة وقفت لأكثر من قرنين من الزمان عند أدنى نقطة على منحنى الضعف والتخلف، وليس هناك حل آخر سوى النهوض والانطلاق نحوالتقدم وتحقيق الوحدة، ما عاد هناك سبيل آخر سوى الموت، وهذه الأمة عاشت حتى الآن برغم كل المحن، ومن ثم فهى لابد أن تنحاز للبقاء، وأن تدافع عن حقها فى الحياة.

و عندما يسرى دم الحرية فى القلب، لابد أن يضخه القلب إلى الأطراف، فينتفض جسد الأمة، وينهض، ويمارس حقه المشروع فى الدفاع عن الذات.

ولا شك أن العمل على إنشاء صناعة عربية قوية للإعلام والمعلومات يمكن أن

يعتبر واحداً من أهم أسس مشروع قومى شامل للنهضة والتقدم، إنها الصناعة التى يمكن أن تشكل ثقافة المقاومة للتخلف والاستغلال والهزيمة واستلاب الإرادة وتزييف الوعى وتشويه الشخصية القومية والذاتية الثقافية، إنها الصناعة التى يمكن أن تقوم بتشكيل العقل، وصياغة الوجدان وبناء الوعى، وتحقيق الاتفاق العام على مجموعة من الثوابت، وذلك كله يشكل ضرورة لصياغة المستقبل.

هل أنا أحلم؟ وأجيب بكل جرأة نعم بكل تأكيد.. وأضيف إلى ذلك أن كل معطيات الواقع تتعارض مع هذا الحلم وتتناقض معه، وتمثل حواجزاً تحول دون تحقيقه.. فالواقع العربى لا يمكن أن يكون أرضًا صالحة لتحقيق هذا الحلم. مع ذلك فإن أحلام الأمم قابلة للتحقيق وإن طال الزمن، إذا امتلكت الأمة الإرادة لتحقيقها، والأحلام العظيمة دائمًا تشحذ الهمم وتفجر طاقات الإبداع وتثير الخيال وتملأ النفوس بالرغبة فى البقاء والحياة.

إن صناعة عربية قوية للإعلام والمعلومات ضرورة لتحقيق انتفاضة الأمة.. انتفاضة شاملة تنتزع بها استقلالها. وتقهر الدونية والتبعية، وتصنع قرارها إنطلاقًا من ثوابتها، وتعبيراً عن كل موروثها الحضارى، وتقيم بها تنمية حقيقية تقوم على الاكتفاء الذاتى.

لكن هذه الصناعة – صناعة الإعلام والمعلومات – لا يمكن أن تنمو وتتطور بدون حرية.. الحرية هى الشرط الضرورى والموضوعى لإقامة هذه الصناعة.. هى أيضًا شرط ضرورى لتحقيق مصداقية هذه الصناعة وثقة الجماهير بها، واعتماد الجماهير عليها فى الحصول على المعرفة.. وبدون هذه الحرية تظل هذه الصناعة تابعة للسلطة وللنظام الإعلامى الدولى، تظل منفصلة عن الجماهير، وتظل الجماهير العربية فريسة سهلة لوسائل الإعلام الغربية.

وحرية الصحفى من أهم أركان حرية الصحافة، حيث إن الصحفيين الأحرار هم الذين يمكن أن يقدموا للجماهير العربية إعلامًا تثق به وتصدقه، الصحفيون الأحرار هم وحدهم الذين يمكن أن ينتجوا مضمونًا إعلاميًا يجذب الجماهير العربية، ويمثل لها بديلاً وطنيًا وقوميًا لوسائل الإعلام الغربية.

والحرية فقط لا تكفى.. لابد أن تتلازم الحرية وتتزامن مع المسئولية.. والسؤال الذى سيطرح نفسه على قارئ هذا الكتاب أين هذه المسئولية؟.. الكتاب كله يتحدث عن حقوق الصحفيين، وكيفية حماية هذه الحقوق وكفالتها، دون أى حديث عن المسئولية.. والإجابة هى أننى عندما بدأت فى التخطيط لهذا الكتاب كنت أريد أن يتضمن جزأين يتناول أولهما حقوق الصحفيين، ويتناول الثانى واجبات الصحفيين وأخلاقيات الصحافة.

وبعد فلقد استخدمت فى هذا الكتاب مناهج علمية مختلفة، وكان الهدف من ذلك هو أن أعطى لنفسى قدراً أكبر من الحرية فى معالجة الحقوق المختلفة للصحفيين، وأن أعالج كل موضوع بما يمكن أن يحقق أهدافه العلمية من مناهج. لكن المنهج الأساسى الذى اعتمدت عليه فى معظم فصول هذا الكتاب كان هو المنهج المقارن فقد قارنت بين دول مختلفة، ولم يكن الهدف من هذه المقارنة أن ننقل تجارب الآخرين، ولكن التعرف على هذه التجارب ودراستها يمكن أن يتيح لنا التوصل إلى أفكار جديدة ورؤى مبدعة.

د. سليمان صالح